البيان الصحفي

الفرص المتاحة لمصر
في ظل النظام المعمم الأمريكي للأفضليات التجارية

في محاولة لمواجهة التحديات المرتقبة للصادرات المصرية في ظل تفاقم الأزمة المالية والتحـول إلى فترة ركود محتملة للاقتصاد الدولي، دعا مركز دعم القطاع الخاص في مجـالات التجـارة بالغرفة التجارية الأمريكية في مصر إلى ندوة موسعة شاركت فيها وزارة التجـارة والـصناعة لمناقشة تعزيز الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة من خلال النظـام المعمـم للأفـضليات التجارية. أنشئ النظام المعمم للأفضليات في آواخر السبعينيات تحت إشراف الجات، حيث وافقت الدول المتقدمة من خلاله على منح مزايا إضافية للدول النامية لاختراق أسواقها من خلال خفض التعريفة الجمركية على وارداتها من الدول النامية إلى أقل نـسبة تـصل إلـى الـصفر، وذلـك لمساعدتها على دعم عمليات التصنيع بها وزيادة معدلات النمو الاقتصادي مـن خـلال التبـادل التجاري. غير أن هذا النظام لا يشمل جميع السلع ولكن تلك التي تحددها الدول المتقدمة المانحة. ومع هذا، فهذه القوائم تشمل ما يفوق عن 4000 سلعة بالنسبة للنظام الأمريكي، وعدد مماثل من السلع للنظام الأوربي وغيره. فهناك أكثر من 25 دولة متقدمة تعمل على تطبيق هذا النظام مـن أجل مساعدة الدول النامية على زيادة صادراتها.

وفي ضوء الاهتمام الذي توليه السفارة الأمريكية بالقاهرة للتعريف بهذا النظام وتعظـيم الاستفادة منه من قبل المصدرين المصريين، لا سيما متوسطي وصغار الحجـم، فقـد شـاركت السفيرة الأمريكية مرجريت سكوبي في افتتاح الندوة مع السيد توم والتر نائـب رئـيس الغرفـة التجارية الأمريكية في مصر. واهتم السيد توم والتر في كلمته الافتتاحية بتحفيز القطاع الخـاص على الاستفادة من هذا النظام الذي سبقتنا إليه دولاً عديدة أخرى نجحت في استغلاله والتـصدير إلى السوق الأمريكي مستفيدة من المزايا التي يطرحها، لاسـيما بالنـسبة لمـستويات التعريفـة الجمركية المنخفضة. وتتصدر قائمة الدول المستفيدة الهند، البرازيل، ماليزيا، تايلاند، أندونيـسيا، باكستان، بنجلاديش. غير أن صادرات مصر في ظل هذا النظام لم تتعد نـسبة الـ 2.5% مـن صادرات مصر الكلية للولايات المتحدة. وأنه من الأهمية بمكان زيادة التعريف بهذا النظام فيمـا بين المصدرين المصريين لتعظيم الاستفادة منه. وفي نهاية كلمته تطرق السيد تـوم والتـر إلـى ضرورة استفادة مصر من النظام المعمم الأمريكي الموسع والمتضمن مزايا إضافية الذي تمنحـه

الولايات المتحدة للدول الإفريقية جنوب الصحراء دون غيرها، مشيراً إلى أن هناك عـدداً مـن الدول مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا والجابون وساحل العاج تستفيد من هذه المزايا الإضافية علـى الرغم من أنها لا تصنف ضمن قائمة الأمم المتحدة لمجموعة الدول الأقل نمواً. الأمر الذي يتطلب بالضرورة إعادة النظر في تعميم هذه المزايا على دول إفريقية أخرى من بينها مصر، خاصة في ضوء تباعد احتمالات إقامة منطقة التجارة الحرة بين مصر والولايات المتحـدة فـي المـستقبل القريب.

كما شارك في الندوة الخبيرة الأمريكية والمسئولة عن النظام المعمم بمكتب ممثل التجارة الأمريكي بواشنطن، وكذا السيدة كاثرين هيل-هرندون المستشارة الاقتصادية بالسفارة الأمريكيـة بالقاهرة التي تناولت في كلمتها وضع ومكانة النظام المعمم للأفـضليات التجاريـة فـي إطـار العلاقات التجارية المصرية الأمريكية. وعن الجانب المصري تحدث السيد الدكتور وليد النزهي، وكيل وزارة التجارة والصناعة ورئيس الإدارة المركزية المعنية بمنظمة التجارة العالمية وقطـاع الاتفاقيات التجارية عن مدى استفادة مصر من النظام المعمم الأمريكي للأفضليات والدور النـشط الذي تقوم به الوزارة للتعريف بهذا النظام والمجالات المتاحة للاستفادة منه. وعن القطاع الخاص تحدث السيد مروان حماد رئيس شركة "لوجكس للرخام"، حيث تناول تجربة القطاع الخاص مـع النظام المعم للأفضليات باعتباره أحد المستفيدين من التصدير إلى السوق الأمريكي مـن خـلال النظام المعمم للأفضليات دون جمارك أو بأقل نسبة تعريفة جمركية.

وتحدثت السفيرة د. ماجدة شاهين مدير مركز دعم القطاع الخاص بالغرفة، حيث تطرقت في كلمتها إلى التحديات التي تواجه مصر بالنسبة للنظام وضرورة التغلب عليهـا، خاصـة وأن النظام يقوم على مبدأ عدم التمييز بين الدول النامية المستفيدة. فإن النظـام المعمـم للأفـضليات التجارية ليست نظاماً تحصل مصر من خلاله على مزايا إضافية إنما تتقاسم المزايا المتاحة مـع سائر الدول النامية. ومن ثم، يقع على عاتق مصر ومصدريها بموجب هذا النظام الـدخول فـي منافسة مع الدول النامية الأخرى. كما أشارت إلى الشروط الإضافية المقرونة بالنظام وتـضمين الشرط الاجتماعي والمعايير البيئية للنظام المعمم للأفضليات، وإن كانت كلها شـروط تفرضـها الدول المانحة بصفة عامة بالتساوي على جميع الدول النامية الراغبة في الاستفادة من النظام، ولا يجب أن تؤثر سلباً على صادراتنا، خاصة أن مصر دولة ملتزمة بالمعايير البيئيـة الدوليـة فـي صناعاتها.